نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 103 آلاف دولار

«ستاندرد آند بورز» تؤكد التصنيف الائتماني السيادي لأبوظبي عند مستوى «إيه إيه»

أكدت وكالة التقييم الائتماني «ستاندرد آند بورز»، التصنيف السيادي لحكومة أبوظبي بالعملة الأجنبية والمحلية على المديين الطويل والقصير عند مستوى «AA/A-1+» المرتفع ونظرة مستقبلية مستقرة.

وأرجعت الوكالة التصنيف المرتفع الممنوح لإمارة أبوظبي إلى ما تتمتع به الإمارة من وضع مالي وشبكة أصول خارجية قوية، توفر لها مرونة عالية في إدارة السياسة المالية، مؤكدة أن القوة الاستثنائية لوضع صافي الأصول توفر كذلك صمام أمان للإمارة وتعزز قدرتها على استيعاب أي تأثيرات سلبية لتذبذبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والعائدات الحكومية، وكذلك بالنسبة للحساب الخارجي.

ونوهت الوكالة بقدرة اقتصاد أبوظبي على المحافظة على قوته، كونه يعد واحدا من أغنى الاقتصادات في العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 103 آلاف دولار في عام 2014، لافتة إلى أن الإمارة نجحت في تعزيز أسس النمو الاقتصادي لديها منذ عام 2010، بدعم من التوسع في إنتاج النفط والإنفاق العام المرتفع وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك الخدمات والصناعات التحويلية.

وأوضحت أنه على افتراض سعر تصدير النفط 100 دولار للبرميل هذا العام، فإنه يقدر الفائض المالي بنحو 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي «بما في ذلك أرباح البترول وإيرادات الاستثمار» في عام 2014. وتوقعت الوكالة أن يبلغ الفائض المالي للإمارة نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2014 – 2017، ما يساعد على تعزيز موقف الأصول الصافية في الإمارة التي تقدر بنحو 218 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.

استقرار اسعار العقار في ابو ظبي

وقالت الوكالة إن الحكومة عززت إشرافها على مستويات ديون القطاع العام بهدف ضمان الاستدامة ومنع الضغوط المالية على الشركات المرتبطة بالحكومة، مقدرة ديون الشركات المرتبطة بحكومة أبوظبي بنحو 31 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت كلفة التأمين على الإصدارات السيادية لحكومة أبوظبي قد واصلت انخفاضها في تعاملات أسواق الائتمان العالمية خلال مارس الماضي، لتسجل أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 50.9 نقطة أساس، متخطية بذلك المستوى الذي سجلته في تعاملات يناير الماضي عند 54.5 نقطة أساس، بحسب بيانات مؤسسة ستاندرد آند بورز كابيتال آي كيو.

وانخفضت كلفة التأمين على إصدارات أبوظبي من السندات والصكوك لأجل 5 سنوات بنسبة 5.77 في المئة ، وبمقدار 3.11 نقاط أساس، مدفوعة برسوخ الثقة العالمية في اقتصاد الإمارة ومتانة أوضاعها المالية.

وقاد الهبوط في تكلفة التأمين على الإصدارات السيادية إلى تقليص نسبة احتمالية التعثر في السداد من مستوى 3.88 في المئة في تعاملات يناير الماضي إلى 3.5 في المئة في تعاملات أمس الأول، لتعزز بذلك الإمارة مركزها ضمن أفضل 10 اقتصادات عالمية أداء في الجدارة الائتمانية.

«ناسداك» تتكبد أكبر خسارة بسبب أسهم التكنولوجيا

مؤشر ناسداك

هبطت الأسهم الأمريكية، وفي مقدمتها أسهم شركات التكنولوجيا التي منيت بخسائر كبيرة لثاني جلسة على التوالي ودفعت مؤشر ناسداك إلى تسجيل أكبر هبوط من حيث النسبة المئوية منذ أوائل فبراير.

وانهى مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى جلسة التداول منخفضا 159.84 نقطة أو ما يعادل 0.96 في المئة إلى 16412.71 نقطة في حين هبط مؤشر ستاندرد آند بورز500 الأوسع نطاقا 23.68 نقطة أو 1.25 في المئة ليغلق عند 1865.09 نقطة.

وكان المؤشران القياسيان قد سجلا مستويات قياسية مرتفعة جديدة أثناء التعاملات المبكرة.

وهوى مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم التكنولوجيا 110.01 نقطة أو 2.6 في المئة ليغلق عند 4127.73 نقطة. وينهي داو جونز وستاندرد آند بورز الأسبوع مرتفعين 0.6 و0.4 في المئة على الترتيب، بينما تراجع ناسداك 0.7 في المئة.

«الأمريكي» يستقر رغم تصاعد التوترات بشأن أوكرانيا

«برنت» يتماسك فوق 106 دولارات للبرميل وتوقعات بخسارة كبيرة بعد زيادة الإمدادات الليبية

ارتفعت أسعار العقود الآجلة لمزيج برنت قليلا أمس لتتماسك فوق 106 دولارات للبرميل، لكنها لا تزال في طريقها لتكبد أكبر خسارة أسبوعية لها في ثلاثة أشهر، متأثرة بزيادة محتملة في إمدادات النفط الليبية.

وقالت ليبيا إنها ترى «نوايا حسنة» في المحادثات غير المباشرة الجارية مع المسلحين في شرق البلاد، وإن المحادثات قد تفضي إلى إنهاء حصارهم لموانئ نفطية رئيسية في غضون أيام.

وارتفع سعر برنت 17 سنتا إلى 106.32 دولارات للبرميل في التعاملات المسائية أمس. بينما خسر الخام 1.6 في المئة حتى الآن هذا الأسبوع وهو في طريقه لتكبد أكبر خسارة أسبوعية منذ خسر نحو خمسة في المئة في الأسبوع المنتهي في الثالث من يناير الماضي. وزاد سعر العقود الآجلة للخام الأميركي الخفيف 31 سنتا إلى 100.60 دولار للبرميل.

وكانت أسعار عقود برنت هبطت في وقت سابق هذا الأسبوع، مع توقع المتعاملين زيادة في الإمدادات الليبية قريبا مع اقتراب الحكومة من التوصل لاتفاق لإنهاء حصار معارضين مسلحين لموانئ تصدير النفط. ومن شان إعادة تشغيل مرافئ تصدير الخام في شرق ليبيا أن يطلق نحو 600 ألف برميل يوميا إلى الأسواق.

وحد من انخفاض الأسعار التوتر بين روسيا والغرب بخصوص أوكرانيا. ويتطلع المستثمرون إلى بيانات التوظيف المهمة من الولايات المتحدة، التي كان من المقرر صدورها أمس، لتقييم آفاق الطلب على الوقود وصحة الاقتصاد في أكبر بلد من حيث استهلاك النفط في العالم.

من ناحية أخرى، استقرت أسعار العقود الآجلة للنفط الأمريكي فوق 100 دولار للبرميل أوائل التعامل في آسيا أمس، إذ إن التوترات المتصاعدة بين أوكرانيا وروسيا طغت على زيادة محتملة في إمدادات النفط الليبية.

وبحلول صباح أمس في التعاملات الإلكترونية لبورصة نايمكس، ارتفع سعر العقود الآجلة للخام الأميركي الخفيف أربعة سنتات إلى 100.33 دولار للبرميل بعد صعوده 67 سنتا عند التسوية يوم الخميس إلى 100.29 دولار للبرميل. يأتي هذا في وقت قالت فيه شركة إس أويل الكورية الجنوبية لتكرير النفط إن نحو 20 ألف برميل من الخام تسربت من صهريج تخزين بمصفاة أونسان التابعة لها في مدينة أولسان لكن عمليات المصفاة لم تتأثر.

وذكرت «إس أويل»، ثالث أكبر شركة لتكرير النفط في كوريا الجنوبية في بيان أمس، أنه لم يتسرب أي نفط إلى البحر. ووقع التسرب ظهراً بالتوقيت المحلي من الصهريج الذي كان يحوي 570 ألف برميل. وقالت الشركة إنها تعمل على نقل الخام إلى صهريج قريب لتقليل الضغط في الصهريج المعطوب.

وتعد شركة أرامكو أوفرسيز، التابعة لشركة الزيت العربية السعودية «أرامكو»، أكبر مساهم في «إس أويل» بحصة نسبتها 35 في المئة. وعزت الشركة الكورية الجنوبية التسرب إلى كسر في الصهريج.

وتقع منشآت تكرير «إس أويل»، البالغة طاقتها 669 ألف برميل يوميا، في منطقة أونسان بمدينة أولسان على بعد نحو 380 كيلومترا جنوب شرقي سيؤول.

ناقلة نفط تتجه إلى ميناء الزاوية في ظل توقعات بحل الأزمة الليبية

21 مليون درهم صافي شراء المستثمرين الأجانب في سوقي «أبوظبي ودبي»

واصل المستثمرون الأجانب عمليات الشراء في أسواق الأسهم المحلية خلال تداولات الأسبوع الماضي، حيث بلغ صافي مشترياتهم 21 مليون درهم، منها 7 ملايين في سوق أبوظبي للأوراق المالية و14 مليونا في سوق دبي المالي.

بلغ صافي مشتريات المستثمرين الأجانب في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الأسبوع المالي 6.7 مليون درهم، من مشتريات بقيمة 395 مليون درهم ومبيعات بقيمة 388 مليون درهم، فيما بلغ صافي مشتريات المستثمرين العرب 25.5 مليون درهم من مشتريات بقيمة 463 مليون درهم ومبيعات بقيمة 438 مليون درهم.

وبلغ صافي تداولات المستثمرين الخليجيين 13.5 مليون درهم من مشتريات بقيمة 226 مليون درهم ومبيعات بقيمة 212 مليون درهم.

وكانت محصلة تداولات المستثمرين المواطنين خلال تداولات الأسبوع الماضي في سوق أبوظبي للأوراق المالية 46 مليون درهم من مشتريات بقيمة 2.59 مليار درهم ومبيعات بقيمة 2.14 مليار درهم.

وفي سوق دبي المالي بلغت قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال الأسبوع الماضي 3069.44 مليون درهم لتشكل ما يقارب من في المئة 34.01 من إجمالي قيمة المشتريات.

وبلغت قيمة مبيعاتهم من الأسهم خلال نفس الفترة نحو 3055.64 مليون درهم لتشكل ما نسبته في المئة 33.85 من إجمالي قيمة المبيعات.

ونتيجة لهذه التطورات فقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي نحو 13.80 مليون درهم، كمحصلة شراء.

وبلغت قيمة مشتريات الأجانب غير العرب، من الأسهم في جلسة الخميس 117.14 مليون درهم، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم 143.37 مليون درهم، كما بلغت قيمة مشتريات المستثمرين العرب غير الخليجيين، 322.1 مليون درهم، ومبيعاتهم 281.22 مليون درهم، أما بالنسبة للمستثمرين الخليجيين، بلغت قيمة مشترياتهم 232.5 مليون درهم، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم نحو 261.51 مليون درهم.

ونتيجة لهذه التطورات بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب، نحو 671.740 مليون درهم لتشكل ما نسبته 28.23 في المئة من إجمالي قيمة المشتريات، في حين بلغ إجمالي قيمة مبيعاتهم نحو 686.1 مليون درهم لتشكل ما نسبته 28.84 في المئة من إجمالي قيمة المبيعات، ليبلغ بذلك صافي الاستثمار الأجنبي نحو 14.36 مليون درهم كمحصلة بيع.

وعلى صعيد متصل، أنهى المستثمرون المؤسساتيون تداولاتهم الأسبوع الماضي في سوق أبوظبي للأوراق المالية بمحصلة بيع بلغت قيمتها 8.8 مليون درهم من مشتريات بقيمة 977 مليون درهم ومبيعات بقيمة 985 مليون درهم، جراء شراء 309 ملايين سهم وبيع 307 ملايين سهم.

وكان صافي استثمارات المستثمرين الحكوميين 19 مليون درهم من مشتريات بنفس القيمة جراء شراء 1.4 مليون سهم.

وسجلت الأسهم المحلية مكاسب أسبوعية زادت على 19.5 مليار درهم في قيمتها السوقية بنهاية تعاملات جلسة أمس، لتقفز بذلك مكاسبها منذ بداية العام إلى أكثر من 125 مليار درهم، مدعومة بموجة انتعاش وتفاؤل بنتائج الربع الأول من العام الحالي، ومستويات مرتفعة من السيولة.

ومنذ بداية العام، بلغت نسبة الارتفاع في مؤشر سوق الإمارات المالي 19.79 في المئة ، وبلغ إجمالي قيمة التداول 170.49 مليار درهم.

وبلغ عدد الشركات التي حققت ارتفاعاً سعرياً 75 من أصل 120، وعدد الشركات المتراجعة 28 شركة.

اداء سوقي أبوظبي ودبي

136.7 غيغاواط إجمالي الإنتاج العالمي

آسيا تتفوق على أوروبا في إنتاج الطاقة الكهروضوئية في 2013

تعرف الكهروضوئية بأنها عملية التحويل المباشر لضوء الشمس إلى كهرباء بدون توليد أي حرارة، كما هو الحال في أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية. وتطبق مبادئ الإنتاج الحراري للطاقة الشمسية، لإنتاج سائل أو هواء ذي حرارة مرتفعة، بينما تطبق مبادئ الكهروضوئية لإنتاج كهرباء.

ووفقا لرابطة صناعة خلايا الكهروضوئية الأوروبية، أضاف العالم في العام الماضي نحو 37 غيغاواط من الطاقة الكهروضوئية، ليصبح إجمالي الإنتاج العالمي في هذا القطاع 136.7 جيجاواط بنهاية العام الماضي.

وتشير هذه الأرقام، الى فقدان أوروبا لصدارة القائمة في السنة الماضية. وفي حين استحوذت على أكثر من 70 في المئة من عمليات التركيب العالمية الجديدة في 2011 ونحو 59 في المئة في السنة التي تلتها، وبنصيب تجاوز 10 جيجاواط من السعة الجديدة في 2013، تشكل أوروبا 28 في المئة فقط من سوق الطاقة الكهروضوئية العالمية. ويفسر الانتعاش الذي تعيشه الأسواق الآسيوية بقيادة الصين واليابان، بإنتاج قدره 11.3 جيجاواط، ونحو 6.9 جيجاواط على التوالي، تراجع أوروبا عن الصدارة، في وقت بلغت فيه حصة دول آسيا والمحيط الهادئ، نحو 57 في المئة من السوق العالمية في العام الماضي. ومن المتوقع استمرار هذا التوجه في ظل استقرار إنتاج الصين، الشيء الذي يمكن سوقها من البقاء في المقدمة خلال السنوات المقبلة.

وكانت ألمانيا أفضل الأسواق الأوروبية أداء خلال العام الماضي بإنتاج يقدر بنحو 3.3 جيجاواط، رغم تراجعها من 7.6 جيجاواط في 2012. وشارفت السعة الإنتاجية لعدد من الدول الأوروبية، على واحد جيجاواط مثل إيطاليا التي تراوح إنتاجها بين 1.1 إلى 1.4 جيجاواط، والمملكة المتحدة بين 1 إلى 1.2 غيغاواط، ورومانيا 1.1 جيجاواط، واليونان 1.04 جيجاواط.

ويقول جاتان ماسون، رئيس قسم الاستخبارات التجارية في رابطة صناعة خلايا الكهروضوئية الأوروبية: «نتج عن التراجع الكبير في الدعم ونسبة للتدابير الرجعية وتغييرات إطار العمل التنظيمي التي تفتقر للتخطيط، والتي أثرت على ثقة المستهلك، ولعدم الجدوى الاستثمارية للطاقة الكهروضوئية، انخفاض كبير في سوق هذا القطاع في عدد من الدول الأوروبية».

وينطبق نفس الشيء، على إيطاليا التي احتلت المرتبة الثالثة في سوق الكهروضوئية العالمية في 2012، والتي تشهد سوقها تراجعا يقدر بنحو 70 في المئة بالمقارنة مع السنة الماضية. كما عانت ألمانيا التي كانت في مقدمة الترتيب في وقت سابق، من تراجع كبير في سوق هذه الطاقة في 2013 بنحو 57 في المئة بالمقارنة مع 2012، نجم عن تغييرات تنظيمية مقصودة. ويقول رئيس الرابطة الأوروبية وينفرايد هوفمان، «بصرف النظر عن نتائجنا الأولية في 2013، تظل الطاقة الكهروضوئية ماضية في الطريق لتصبح واحدة من المصادر الرئيسة للطاقة في أوروبا ولبقية دول العالم الأخرى».

وكانت هذه الطاقة في السنة الماضية، ثاني مصدر جديد لتوليد الكهرباء التي تم تركيبها في القارة. ومن واقع 0.3 في المئة من احتياجات أوروبا من الكهرباء في 2008، تغطي الطاقة الكهروضوئية في الوقت الحالي ما يقارب 5 في المئة.

وبفضل دعم السياسات المتجانسة والقوية والمستقرة، يمكن لأوروبا استعادة موقع الصدارة الذي فقدته لصالح آسيا، لتستعد للمزيد من عمليات التطوير في سوق هذه الطاقة. وانطلاقا من ذلك، من الضروري توفير مناخ طموح وإطار لسياسة الطاقة لخطط العام 2030، التي تتضمن أهدافا ملحة ومفيدة لمختلف أنواع الطاقة المتجددة لكل دولة من الدول الأعضاء.

ألواح شمسية حيث نما قطاع الطاقة الكهروضوئية في العالم